

مجلة كلية الكنعنة الإسلامية

عشر
مجلة إسلامية - ثقافية - جامعية - محكمة تصدر سنوياً

1424 من ميلاد الرسول ﷺ 1995 أفرنجي

اخْتِتام النَّبَوَّةِ
ظَاهِرَةُ الشُّعْرَاءِ الْكُتَّابِ فِي لَبِيدِهَا
مَا لَمْ يُذْهِعْ مِنَ الْمِصْطَلَحَاتِ النُّحْوِيَّةِ
مَجْمَعُ تَارِيخِ الْكَنِيسَةِ

المسألة الزبورية

رؤية جديدة



التمهيد: الخلاف بين البصريين والكوفيين .

لقد اتسعت دائرة الخلاف بين البصريين ، والكوفيين في مسائل نحوية ، وصرفية ، وصوتية وغيرها من علوم العربية ، مصدر ذلك كله اللهجات العربية ، وتعدد القراءات ، سواء أكانت سبعة أم غيرها ، والاختلاف في روايات الشعر . ونضم إلى ذلك كله ما اعتمدته كل مدرسة من منهجية لتأصيل قاعدة ، والاحتكام لما يمكن أن يحتج به ، أو يقاس عليه ، والعزوف عما لا يؤخذ به ، وعزل الشاذ منه .

ولا يخفى أن هذا ليس مقصوداً على النحو فحسب ، وإنما هو في المسائل اللغوية والصرفية ، والعروضية وغيرها . وهذا الخلاف لا يقلل من قيمة هذه الصنعة ، شأنه شأن التخصصات الأخرى ، وليس ببعيد عنا الخلاف

في تفسير كثير من آيات القرآن الكريم، وهو كلام الله تعالى. وكان الخلاف من فطرة الإنسان لما له من أثر على سلوكية الإنسان وعقليته، وهو غير مقصور على معرفة دون أخرى، وعلم دون آخر، فهو واقع في علوم المعرفة كلها بأنواعها، وفروعها.

والخلاف بين علماء العربية يجب أن لا ينظر إليه بأنه غث لا يغني، ولا يسمن من جوع لما للمسائل الخلافية من أثر على عقلية الباحثين في توسع رؤيتهم، وتنوع آفاقهم المعرفية باختلاف مشاربهم، كيلا ينظروا إلى ما ضمته الدائرة المعرفية بأنها من المسلمات التي لا تقبل النقاش، أو يأخذوا بالدعوة إلى رفضها وهجرانها.

والخلاف النحوي لا يبتعد في غرضه عما تقدم، فقد تعددت مسائله وكثر الخلاف في بعضها الآخر، واحتج لرأي دون آخر، وانتصر لمدرسة على أخرى، حتى وصلتنا من الكتب ما اختصت بهذا الجانب من المعرفة⁽¹⁾.

ونحن ضد الدعوة التي تهدف إلى نبذ الخلاف النحوي، وهجران هذه الكتب، وعدم الانصراف إلى دراستها بحجة تيسير النحو العربي، وتبسيطه، لأن هؤلاء الدعاة نسوا ما لهذا الخلاف الذي يمثل موروثاً معرفياً من أثر على تفتح عقلية الباحث، واتساع معرفته، وتمليكه ما يستطيع بها إدارة الحوار، والمناقشة الموضوعية، فتصيره في مستوى علمي، لا يأخذ ما يقرأه، أو ما يقف عليه بأنه من المسلمات، ودعوتنا هذه تخص المتقدمين في الدرس النحوي.

ويجب أن لا ننسى أن الذي أوجد الخلاف - كما قدمنا - ذلك الكم الهائل من الموروث، اللغوي، وتعدد القراءات، والاختلاف في تفسيرها وروايات الشعر المختلفة علماً أن ذلك كله يصب في معنى واحد، هو اللغة العربية.

فالخلاف واقع، وليس هناك مانع من تدارس المسائل الخلافية،

(1) هناك كتب في المسائل الخلافية بعضها وصلتنا، منها الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ومنها المسائل الخلافية في النحو للعكبري، وكثير منها لم يصلنا، وقد أشار محقق كتاب «المسائل الخلافية» إلى بعضها. انظر 15.

ودراستها والتحقق من صحتها، طالما كانت مصادرها بين يدي الدارسين، أضيف إلى أن الدافع إلى دراسة الخلاف بين البصريين والكوفيين أن هناك مسائل ضمت خلافاً بين المدرستين. ثبت بعد التحقق من مصادرها، وتمحيصها أن ليس هناك خلاف بالمعنى الذي تضمنته هذه المسائل. نذكر منها ما نسب إلى الكوفيين في تركيب «إلا»، والعامل في الاسم المتصل بها. فقد نسب إلى الكوفيين بأنهم ذهبوا إلى أن «إلا» مركبة من «إن» التي تفيد التوكيد، و«لا» التي تفيد الجحد، فإن نُصب الاسم بعدها فـ«إن»، وإن رُفِعَ فـ«لا». وثبت خلاف ذلك عند الفراء الذي يمثل أحد أركان هذه المدرسة، إذ ذهب إلى أن «إلا» مركبة من «إن» التي تفيد الجحد، و«لا» النافية، وركبتا، فأصبحتا حرفاً واحداً⁽²⁾.

ومن هذا أيضاً ما جاء في ضمير الفصل بأن الكوفيين يعربونه، وأنهم أجازوا أن يقع في أول الكلام، وحقيقة ذلك ما وقفنا عليه، وهو أن الفراء لا يخالف البصريين في هذا الضمير. وما أوهم كثيراً من النحاة فيما نسبوه إلى الكوفيين أن الفراء اصطلاح على ضمير الفصل، وضمير الشأن، والألف واللام التي تدخل على الخبر بـ«عماد». فوقعوا في شرك هذا المصطلح، وظنوا أن ما جاء به الفراء في ضمير الشأن أراد به ضمير الفصل.

ومنه أيضاً ما نسب إلى الكوفيين بأنهم يجيزون الفصل بين المتضايين بغير الظرف، أو الجار والمجرور والصواب أن الفراء لا يخالف ما ذهب إليه البصريون بعدم جواز الفصل بغير ما تقدم⁽³⁾، وهو محصور في الشعر.

هذه المسائل وغيرها تدعونا إلى مراجعة المسائل الخلافية، والتحقق من صحتها من أجل تقليل الفجوة التي أحدثتها الكتب المتأخرة بين هاتين المدرستين، لينبذ ما ليس له من حقيقة، وليخرج النحو العربي بثوبه الجديد، وصورته المشرقة، غير رافض للخلاف ولا قابل لما ليس هو بصواب.

(2) انظر بحثنا الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 277.

(3) انظر بحثنا ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين مجلة التواصل اللساني الثالث العدد الثاني وبحثنا أنماط الإضافة في القرآن، وهو معد للنشر.

ولما كنتُ منصرفاً إلى دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، دفعتني المسألة الزنبورية إلى دراستها، والتحقيق منها، وخاصة أنها أخذت حيزاً في بعض كتب النحو ووصل الكلام فيها إلى حدّ الطعن ببعض أعلام الدرس النحوي وأحد القراء السبعة بتزويره الشهود، وهو علي بن حمزة الكسائي. ولم يسلم الآخر من هذا الطعن في شخصيته، وهو سيبويه، فقليل إنه أصيب بمرض نفسي، أقعده عن الخوض في هذا العلم وكان مصيره أن يموت كمدأ وحسرة⁽⁴⁾.

ولولا أنني وقفت على رواية أخرى لهذه المسألة لكنت من المسلمین بالرواية الأولى، وإن كان العقل يحتم رفضها، غير أن الرواية الثانية أوجدت الشك في الأولى، وجعلتها موضع تدقيق، وتمحيص.

والاختلاف بين الروایتين جاء في مضمون المسألة، ونتيجتها، والأكثر أهمية كان الاختلاف واضحاً فيما حكاه الكسائي من مثال. ولا أنسى الإشارة إلى أن الرواية الأولى كانت أكثر حظاً في شهرتها من الرواية الثانية، فتعددت مصادرها، وكان أقدمها مصدراً وقفت عليه متمثلاً بـ «مجالس العلماء» ومؤلفه الزجاجي المتوفى سنة «340 هـ».

في حين أن الرواية الثانية لم تبتعد زمنياً عن الأولى، إذ وقفت عليها في كتاب «بيان إعجاز القرآن» للخطابي المتوفى سنة «388 هـ».

وهذا يفيد البحث بأن المؤلفين من عصر واحد، وشهرة الأولى وتعدد مصادرها لا يقدح بالثانية ما دامتا من عصر واحد، وإن كان الفضل لإحدهما فيتمثل بسبق الأولى على الثانية إذا ما رجعنا إلى تاريخ وفاة الزجاجي.

وبذا رأيت أن يتسم منهجي في هذا البحث في معالجة كل رواية في مبحث، كي تتضح رؤية ما تضمنته، فجاء البحث في مبحثين، وخاتمة تمثلت بشجرة البحث، مشفوعاً بثبت لفهرست الهوامش وآخر للمصادر والمراجع.

(4) لقد اصطنع الأستاذ حسين الجبوري بما يشبه الكميديا الساخرة من هذه المسألة انظر مجلة الجليل المجلد 12، العدد 12.

المبحث الأول

«الرواية الأولى»

لقد سبق أن قدمنا أن الرواية الأولى هي الأكثر شهرة من الثانية لتعدد مصادرها، وأن أقدم مصدر لها كتاب «مجالس العلماء» للزجاجي .
والخلاف الذي تضمنته هذه الرواية بين البصريين والكوفيين في نصب الاسم بعد «إذا» الفجائية، فقد نسبت إلى الكوفيين جوازه، وإلى البصريين منعه .

وقبل أن نقف على الرواية نفسها رأيت أن نقف على ما جاء به البصريون، والكوفيون في «إذا» نفسها، وما يمكن أن تُوصل به، وما جاز أن يكون عليه الموصول بها من إعراب لأن «إذا» الفجائية من الأدوات التي تفتقر إلى ما بعدها، وافتقارها إلى ذلك يحدد تسميتها، فإن كانت اسماً جاز لها أن تفتقر إلى جملة اسمية، كما جاز لها أن تفتقر إلى اسم مرفوع على أن تعرب خبره، أو متعلقة بالخبر المحذوف .

وإن كانت «إذا» حرفاً، فإنها تفتقر إلى جملة اسمية بعدها لا غير، وقد تقع جواباً للشرط، فتوصل بجملة اسمية، وتفيد وما وصلت به معنى جملة فعلية .

«إذا» الفجائية عند البصريين

إنه من الصعب إعراب «إذا» عند البصريين غير أن هناك ثلاثة أقوال فيما جاز أن توصل به «إذا» . وهذا له أثر على إعرابها . ولسنا نحن بصدد إعراب «إذا» وإنما الوقوف على ما يمكن أن توصل به «إذا» وما جاز فيه من إعراب .
فقد ذهب بعض البصريين إلى أنها توصل بالجملة الاسمية وعلى هذا القول جاز أن تعرب اسماً أو حرفاً، ولم يُشر هنا إلى جواز نصب الاسم بعدها ومنهم من أجاز ذلك كإجازته الرفع . وبعضهم الآخر أجاز أن توصل بالاسم المرفوع وسنسى إلى بيان ذلك كله .

لقد عالج سيبويه «إذا» الفجائية في أكثر من موضع من كتابه منها قوله :
«وأما «إذا» فَلَمَّا يُسْتَقْبَل مِنَ الدَّهْرِ، وَفِيهَا مَجَازَةٌ، وَهِيَ ظَرْفٌ، وَتَكُونُ لِلشَّيْءِ

توافقه في حال أنت فيها. وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ»⁽⁵⁾.

ويشير النص إلى أن سيبويه أجاز أن تكون «إذا» ظرفية شرطية، كما أجاز أن تكون للمفاجأة. وقد يفهم من كلامه أنه ذهب في الفجائية إلى ظرفيتها.

هذا وإنه قد أجاز الرفع، والنصب بعدها. أما الرفع فقد نص عليه في قوله: «... ولـإذا» موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيدٌ يضربه عمرو؛ لأنك لو قلت: نظرتُ، فإذا زيدٌ يذهب، لحسن...»⁽⁶⁾.

ويفضل سيبويه كما هو واضح من النص المتقدم أن يكون خبر المبتدأ فعلاً متعدياً، ولم يمنعه في اللازم وقد يفسر هذا بأن حصول المفاجأة في الفعل المتعدي أكثر منها في الفعل اللازم ولم يقتصر جواز الرفع على ما تقدم فقد أجاز في غيره منها أنه أجاز أن توصل «إذا» بـ«مَنْ» الشرطية الجازمة في نحو: مررتُ به فإذا مَنْ يأتيه يُعطيه. وأعرب الجملة الشرطية خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فإذا هو مَنْ يأتيه يُعطيه.

وأجاز أن توصل بالاسم الموصول في نحو: مررت به فإذا مَنْ يأتيه يُعطيه. وليس هناك حذف في الكلام.

كما أجاز الرفع إذا وصلت بـ«أفعل» التفضيل في نحو مررتُ به فإذا أجملُ الناس. وفيه أعرب «أجملُ الناس» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره، فإذا هو أجملُ الناس، وضم إلى هذا قولهم مررت به فإذا أيما رجلٍ وتقديره: فإذا هو أيما رجلٍ⁽⁷⁾.

ويظهر مما تقدم أن سيبويه أجاز حذف المبتدأ، هذا وإنه لم يحصره في المبتدأ، فقد أجاز في الخبر في نحو: مررت به فإذا صوته، وتقديره: فإذا صوته صوتُ حمارٍ⁽⁸⁾. وجاز ذلك عنده؛ لأن الخبر هو المبتدأ. فصح

(5) سيبويه عمرو بن بشر الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1968، 232/4. ونشير إلى أن سيبويه أشار إلى أنه جاز لـ«إذا» أن تفيد معنى «إذا» الفجائية. وانظر معاني «إذا» و«إذا»، لسان العرب طبعة دار المعارف 50/1.

(6) الكتاب 107/1.

(7) المصدر نفسه 76/3، وانظر المسائل المثورة لأبي علي الفارسي 13.

(8) انظر المصدر نفسه 397/1، والمسائل المثورة 13.

السكوت عنه ولم يصرح بجواز غيره أما النصب بعد «إذا» فقد حصره فيما يسكت عنه في نحو مررت به فإذا صوته فلما جاز السكوت عنه، جاز ذكره، ونصبه على المفعولية في نحو: مررتُ به فإذا صوته صوتَ حمارٍ، وتقديره: فإذا صوته يصوتُ صوتَ حمارٍ⁽⁹⁾.

ويستفاد من هذا أن سيبويه قد أجاز النصب بعد «إذا» الفجائية. وإن كان محصوراً في المصدر الدال على فعله، ونشير هنا إلى أن محقق الكتاب ذكر في الهامش عن السير في جواز النصب على الحال، أو بفعل محذوف⁽¹⁰⁾. ونقول إن ذلك يبقى محصوراً في المصدر.

ومجيء «إذا» الفجائية جواباً للشرط أجاز سيبويه كغيره من النحاة. ونص عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: 36]، ولم يمنحها هي، وما وصلت به معنى الجملة الفعلية وذكر عن الخليل قبح أن تدخل عليها الفاء، لأنها بمنزلة الحرف⁽¹¹⁾. وقد يستفاد من قول الخليل هذا أن «إذا» الفجائية حرف.

أما مذهب أصحاب سيبويه، فليس هناك من خلاف بينهم في أن «إذا» توصل بالجملة الاسمية. وحكى عنهم علي بن سليمان جواز نصب النكرة المشتقة بعدها على الحال في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ وقائماً. وأنهم منعوا ذلك في الضمير؛ لأنه مما لا يؤول بالمشتق⁽¹²⁾ ونضم إلى هؤلاء المبرد فإنه أجاز أن يقال: خرجتُ فإذا زيدٌ واقفاً. على معنى: فإذا زيد قد وافقني. ونصبه على الحال⁽¹³⁾.

(9) انظر المصدر نفسه 397/1.

(10) هامش الكتاب 397/1

(11) انظر الكتاب 63/4 - 64.

(12) انظر جواز النصب بعد «إذا» الفجائية إعراب القرآن للنحاس 335/2 - 336، شرح المفصل لابن

يعيش 98/1 - 99، التبيان في إعراب القرآن للعكبري 707، مغني اللبيب 121، شرح ابن عقيل

1/261، القضايا النحوية في تفسير القرطبي 103

(13) انظر المقتضب 3/274، والمصدر نفسه 3/178

ويظهر مما تقدم مخالفة أصحاب سيبويه له في إجازتهم نصب غير المصدر على الحال، هذا وإن المبرد أجاز أن يقال: خرجت فإذا زيدٌ على معنى: مفاجأتي زيد⁽¹⁴⁾. في حين أن سيبويه أجازة في المبتدأ من الوصف. كما تقدم في نحو: مررت به فإذا صوته. ويضاف إلى هذا أن المبرد ذهب إلى أن «فإذا زيد» جملة تامة، وهو مخالف لسيبويه أيضاً.

أما الأخفش فليس له بين أيدينا سوى ما ذهب إليه في «إذا» الفجائية إذا وقعت جواباً للشرط بأنها بمنزلة الفاء⁽¹⁵⁾. وقال بهذا المبرد والنحاس غير أنهما منحاهما، وما وصلت به، معنى الجملة الفعلية⁽¹⁶⁾ وهو قول الرازي أيضاً⁽¹⁷⁾.

يتضح من كل ما تقدم جواز الرفع بعد «إذا» الفجائية، كما جاز النصب، عندهم. واختلفوا في المنصوب. فقد أجازة سيبويه في المصدر سواء أعرب نائباً عن فعله، أم حالاً، كما أجازة غيره في المشتق، ومنعوه في الضمير، لأنه لا يؤول بالمشتق.

«إذا» الفجائية عند الكوفيين

لقد اعتمدت فيما جاء في «إذا» الفجائية عند الكوفيين على معاني القرآن للقراء لانعدام مصادر النحو الكوفي وقد وُفِّقْتُ بأن أقف على نص للقراء يكشف اللثام عن «إذا». وقد أغنى البحث لتضمنه ما تفيدته ومن معنى، جاء ذلك في كلامه عنها في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [سورة يونس، الآية: 21]، حيث قال: «والعرب تجعل «إذا» تكفي من «فعلت»، وفعلوا». وهذا الموضع من ذلك: اكتفى بـ«إذا» من فعلوا، ولو قيل: «مِنْ بَعْدِ ضَرَاءِ مَسَّتْهُمْ مَكْرُوا» كان صواباً، وهو في الكلام

(14) انظر المصدر نفسه 56/2 - 57، وانظر إعراب القرآن للنحاس 55/2، وانظر ما تقدم من مصادر في هامش 12.

(15) انظر معاني القرآن للأخفش 434، وانظر مغني اللبيب 221.

(16) انظر المقتضب 56/2 - 57، والمصدر نفسه 178/3، وإعراب القرآن للنحاس 55/2.

(17) انظر مختار الصحاح للرازي ص 12.

والقرآن كثيرٌ وتقول: خرجتُ فإذا أنا بزيد. وكذلك فعلوا بـ«إذا»...»⁽¹⁸⁾.

فواضح من النص أن الفراء منح «إذا» معنى الفعل، وهو بهذا لم ينفرد، فقد قال به المبرد وغيره. وليس غريباً أن تمنح هذه الأداة معنى الفعل، ولم تطالب بفاعل كما هو الحال في أدوات الاستثناء التي منحت معنى الفعل «استثني»، وهي حروف كـ«إلا، وعدا، وحاشا».

وأرى أن الفراء فرق بين «إذا» الفجائية، وبين «إذا» التي تقع في جواب الشرط. فقد صرح في الثانية أنها بمعنى «فعلوا» وفصل الأولى عنها بقوله: «وتقول...».

ويؤكد هذا أن قوله تعالى: «إذا لهم» وحدها تفيد معنى «فعلوا». ويوصل هذا المعنى بـ«مكر» فيأتي المعنى: وإذا أذقنا الناس... فعلوا مكرأ. وهذا التقدير لم يمنح «إذا» معنى المفاجأة.

أما «إذا» الفجائية، فقد مثل لها بـ«خرجت فإذا أنا بزيد»، وهو بهذا لم يمنحها معنى الفعل المتقدم. وإن ما بعد «إذا»، وهو «أنا بزيد» ليس بجملته تامة، إنما يتوقف تحقق ذلك، بـ«إذا»، وهذا يوضح الفرق بينهما. ونشير إلى أن الفراء لم يصرح بجواز النصب بعد «إذا» الفجائية، في هذا كله.

نص الرواية الأولى:

بعد أن اتضح ما جاء في «إذا» عند البصريين والكوفيين نقف على نص الرواية الأولى، وهي أكثر شهرة من الأخرى، وقد أجمع مَنْ رَوَّها على أن الكسائي قد انتصر على سيبويه بالاتفاق مع الشهود، كما أجمعوا على المثال الذي شكل القضية، وسأحاول اختزالها بالوقوف على جوهر القضية التي دار الخلاف حولها حرصاً على عدم الإطالة فيما لا يجدي نفعاً؛ لأن الهدف المنشود هو دراسة القضية نفسها من دون تكرار. هذا وإنني سألفت النظر إلى بعض الإضافات التي خلت هذه الرواية من المصادر التي روتها.

(18) الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة 1972، 459/1، ونشير إلى أن الفراء كسبويه منح «إذا» معنى «إذا» الفجائية وأجاز أن توصل بالجملته الاسمية، والفعلية، وأجاز حذفها أيضاً.

إن أقدم نص وقفت عليه متضمناً المسألة الزنبورية أورده الزجاجي في كتابه «مجالس العلماء» رواية عن الفراء مفادها أن يحيى البرمكي سعى إلى الجمع بين سيبويه الذي قديم بغداد، وبين الكسائي بموافقة هارون الرشيد، وجعل لذلك يوماً. وحضر سيبويه المجلس، فسأله علي بن الحسن الأحمر مسائل، فأجاب عنها سيبويه، فخطت إجاباته، وسأله الفراء مسائل فخطت إجاباته أيضاً ثم قال الفراء: «فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه، فقال تسألني، أو أسألك؟ فقال: لا بل سلني أنت، فأقبل عليه الكسائي، فقال له: ما تقول، أو كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها، فقال سيبويه: فإذا هو هي؛ ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحت، ثم سأله عن مسائل من هذا النوع: خرجت فإذا عبد الله القائم، أو القائم؟ فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب. العرب ترفع في ذلك كله، وتنصب. فدفع سيبويه قوله...»⁽¹⁹⁾ ثم يستمر الفراء في سرد ما دار، وأن المجلس احتكم إلى العرب الذين يقفون بالباب، فحكموا لصالح الكسائي⁽²⁰⁾.

وأفاد الزجاجي النص بقول أبي العباس ثعلب، إذ قال: «قال أبو العباس: وإنما أدخل العماد في قوله: فإذا هو إياها؛ لأن «إذا» مفاجأة أي: فوجدته، ورأيت. ووجدت، ورأيت، تنصب شيئين، ويكون معه خبر، فلذلك نصبت العرب»⁽²¹⁾.

وذكر هذه الرواية ابن الأنباري، واحتج لسيبويه بأخذه على ثعلب أنه لا يجوز أن تعامل «إذا» معاملة «وجدت»؛ لأن «وجد» يرفع فاعلاً وينصب مفعولين. وهذا ما تفتقر إليه «إذا» كما خطأه بأن العماد يجوز حذفه عند

(19) الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت 1962، ص 12.

(20) انظر المصدر نفسه 9.

(21) المصدر نفسه 10.

البصريين والكوفيين، ولا يختل المعنى، وهذا لا يتحقق في «إذا» إذ لا يقال: فإذا إياها⁽²²⁾.

وذكر هذه الواقعة أيضاً ياقوت الحموي في كتابه «معجم المؤلفين» وأشار إلى أن الأحمر سأل سيبويه مائة مسألة. وكان يخطئه في إجاباتها كلها، ثم سرد ما دار بين سيبويه والكسائي، وزاد على ذلك بأن علي بن سليمان الأخفش الأصغر ذكر أن أصحاب سيبويه لم يختلفوا فيما بينهم في أن الجواب «كما قاله سيبويه، وهو: فإذا هو هي. أي: فإذا هو مثلها. وهذا موضع رفع، وليس بموضع نصب، فإن قال قائل: فأنت تقول: خرجت فإذا زيد قائم، وقائماً، فتنصب قائماً، فلم لم يجر؟ فإذا هو إياها؟ لأن «إيا» للمنصوب، وهي «للمرفوع؟ والجواب في هذا أن قائماً انتصب على الحال، وهو نكرة، و«إيا» مع ما بعدها مما أضيفت إليه معرفة والحال لا تكون إلا نكرة، فبطل «إياها». ولم تكن إلا هي وهو خبر الابتداء. وخبر الابتداء يكون معرفة ونكرة والحال لا يكون إلا نكرة. فكيف تقع «إياها» وهي معرفة في موضع ما لا يكون إلا نكرة. وهذا موضع الرفع، وقد قال أصحاب سيبويه: الأعراب الذين شهدوا للكسائي من أعراب الحطمية الذين كان الكسائي يقوم بهم، ويأخذ عنهم⁽²³⁾.

والنص يتضمن نقطتين نقف عليهما:

إحداهما: أن أصحاب سيبويه أجازوا النصب بعد «إذا» في نحو: فإذا هو قائماً. على أن يعرب حالاً. وجاز ذلك فيه؛ لأنه نكرة. ومنعوا النصب في الضمير؛ لأنه معرفة لا تؤول بالمشتق ولا تنكر.

الأخرى: أن الكسائي احتج لكلامه بلغة الحطمية. وهذا يشير إلى أن ما ذهب إليه ليس من صنيعة، وإنما هي لغة.

(22) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706.

(23) الحموي ياقوت معجم المؤلفين، لبنان - بيروت د. ت، 120/16 - 121.

وذكر هذه المسألة ابن يعيش في شرحه للمفصل⁽²⁴⁾، كما أوردها ابن هشام الأنصاري في كتابه «مغني اللبيب»، وأسهب فيها، واحتج لسيبويه، وبين جواز النصب بعد «إذا» في غير الضمير، ونبه إلى أن بعض النحاة أجاز أن يقع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، واحتج لذلك بقراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة الآية: 5] على البناء للمجهول⁽²⁵⁾.

وحكى هذه المسألة بروايتها هذه السيوطي في كتابه «الأشباه والنظائر» نقلاً عن كتاب الزجاجي «أمالى الزجاجي» والمعروف بـ«مجالس العلماء» وذكر احتجاج الكندي لسيبويه بأن المعاني لا تنصب المفاعيل⁽²⁶⁾، وهذا القول استفاد منه صاحب المغني من دون أن ينسبه إلى قائله⁽²⁷⁾. وذكر هذه الرواية ابن القديم من دون أن يتوسع فيما جاء من خلاف من خلال كلامه عن أخبار سيبويه⁽²⁸⁾، ونشير إلى أن العكبري لم يذكر هذه المسألة في كتابه «المسائل الخلافية في النحو»⁽²⁹⁾.

ومن الروايات المتقدمة نستطيع القول: إن الزجاجي هو المتقدم في رواية المسألة الزنبورية بروايتها المتقدمة، وأخذ عنه من جاء بعده، وأشير إلى أنني لم أقف على مصدر متقدم على الزجاجي في هذه الرواية.

وما يدعو الوقوف عليه في رواية الزجاجي تعليل النصب بعد «إذا» عند ثعلب، إذ لم أقف عليه في مجالس ثعلب، غير أن هناك مسألة قريبة من روح هذه المسألة نوردها لمعرفة وجه الشبه بينهما فقد حاول ثعلب أن يعلل وجه النصب في قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [سورة هود، الآية: 78]، قال: «قال سيبويه: احتبى ابن جوية في اللحن في قوله ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾؛

(24) انظر شرح المفصل لابن يعيش 1/ 99 - 100.

(25) انظر مغني اللبيب 121 - 128.

(26) انظر الأشباه والنظائر 3/ 65 - 66.

(27) انظر مغني اللبيب 125.

(28) انظر فهرست ابن النديم 76 - 77.

(29) لقد أورد العكبري في كتابه «المسائل الخلافية في النحو» خمس عشرة مسألة لم تكن بينها المسألة الزنبورية.

لأنه يذهب إلى أنه حال. قال: والحال لا يدخل عليه العماد وذهب أهل الكوفة والكسائي والفراء إلى أن العماد لا يدخل مع «هذا»؛ لأنه تقريب. وهم يسمون «هذا زيداً القائم»: تقريباً أي: قرب الفعل به. وحكي: كيف أضاف الظلم، وهذا الخليفة قادماً، أي: الخليفة قادماً فكلما رأيت «هذا» يدخل، ويخرج، والمعنى واحد، فهو تقريب...»⁽³⁰⁾.

ووجه الشبه بين المسألتين أن كلاً من «إذاً هو إياها»، و«هذا زيداً قائماً» مركب من ثلاث كلمات، وأن «إياها»، و«قائماً» جاز رفعهما ونصبهما. وأن ما بعد «إذا» و«هذا» جملة تامة. وأن «هذا» يفيد معنى التقريب، جاز ذكره، وعدمه، وأن «إذا» تفيد المفاجأة ونصب الاسم يتحقق بوجودهما. كل هذا يشير إلى وجه الشبه بين المسألتين.

يضاف إلى ذلك أن الكلام الذي جاء به ثعلب في ضمير العماد، وأن ما نسب إليه في المسألة الزنبورية في ضمير العماد أيضاً. وأن سيويه منع النصب في الآية، وأجازة الكوفيون، والكسائي والفراء.

فما تقدم يجعلني أعتقد أن الخلاف في الآية، وليس هناك مسألة زنبورية، ويؤكد هذا أن ليس هناك ما يفيد أن الكوفيين أجازوا النصب بعد «إذا» المفجائية، سواء أكان في معاني القرآن للفراء أم في مجالس ثعلب، كما لم أقف عليه في إعراب القرآن للنحاس، وهو من المهتمين في قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولم أقف عليه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه وفي شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري. وهما ممن يأخذون بالاتجاه الكوفي في المسائل النحوية.

وقد يقطع الشك باليقين ما سنقف عليه في الرواية الثانية؛ إذ ليس لـ«إذا» موضع فيها، وإنما الكلام يدور في جواز أن يقع الضمير المنفصل المختص في النصب في موضع الرفع، وفي جواز نصب المبتدأ والخبر بعد «كان».

(30) ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 4، دار المعارف 1980، ص 359 - 360. وانظر في هذا الكتاب 2/ 397، ومع الهوامع 1/ 238. وانظر القراءة في تفسير القرطبي 9/ 76.

ونخلص مما تقدم بأن البصريين هم الذين قالوا بجواز نصب الاسم بعد «إذا» الفجائية، وكان منهم سيبويه. ولقد اختلفوا في المنصوب، فقد أجازته سيبويه في المصدر، وأجازته غيره في النكرة، وقللوه في المعرف بالألف واللام؛ لأن حق الحال أن تكون نكرة، ومنعوه في الضمير لأنه لا يؤول بالمشتق، ولا ينكر.

أما موقف الكوفيين، فإنه ليس بين أيدينا ما يثبت أنهم أجازوا النصب سوى ما نسبته إليهم الزجاجي، ومن نقله عنه ممن جاء بعده.

ونقول في هذه الرواية: إن سلمنا بوجودها، فإن قولهم: «إذا هو إياها» فيه تشبيه، وحذف، وتقديره: فإذا لدغة الزنبور تشبه لسعة العقرب، أي: فإذا لدغته تشبه لسعتها. فلما حذف الفعل، والمضاف جاء ضمير الرفع المنفصل في الأول. وضمير النصب المنفصل في الثاني لعدم وجود ما يتصل كل منهما به، وليس في التقدير ما يشير إلى أن النصب جاء على الحال.

ويؤكد أن النصب بعدها على المفعول أن سيبويه كان يفضل أن يكون خبر المبتدأ بعد «إذا» الفجائية جملة فعلية فعلها متعد، وقد تقدم هذا القول.

المبحث الثاني

الرواية الثانية

بعد أن عرفنا ما جاء في الرواية الأولى نقف على الرواية الثانية، ولا أخفي القول بأن ما ورد فيها كان محصوراً في رواية أبي سليمان أحمد الخطابي المتوفى سنة 385. في رسالة ألفها في إعجاز القرآن.

والخطابي من علماء القرن الرابع الهجري الذي عاش بعضاً منه الزجاجي، وهو الذي روى الرواية الأولى، والمتوفى سنة 340.

وهذه الرواية تختلف عن الأولى في أن الخلاف يدور في جواز أن يقع الضمير المنفصل المختص في النصب في محل رفع، وفي جواز نصب الاسمين بعد «كأن». وليس لـ«إذا» الفجائية من موضع فيها، قال الخطابي: «وحدثني عبد الله بن أسباط عن شيوخه، قال: جمع هارون الرشيد سيبويه

والكسائي، فالتقى سيبويه على الكسائي مسألة فقال: هل يجوز قول القائل:
كاد الزنبور يكون العقرب، فكأنه إياها، وكأنها إياه؟

فجوزه الكسائي على معنى: كأنه هي، وكأنها هو، وأباه سيبويه،
فأحضر الرشيد جماعة من الأعراب الفصحاء كانوا مقيمين بالباب، وسألهم
عنها بحضرتهم، فصوبوا قول سيبويه، ولم يجوزوا ما قاله الكسائي، قيل:
وذلك أنَّ حرف «إيا» إنما يستعمل في موضع النصب، وهي هنا في موضع
رفع، فلم يجز، ومثل هذا كثير، واستقصاؤه طويل⁽³¹⁾.

لقد سميت إلى أن لا يجرني الاختلاف بين ما جاء في هذه الرواية، وما
تقدم إلى من انتصر على الآخر، وإنَّ ما نشدته هو الوقوف على القضية النحوية
التي ضمتها هذه الرواية. ولذا سأناقش المسألة الخلافية من زاويتين.

الأولى في جواز أن يقع الضمير المختص في غير محله الإعرابي،
والأخرى في جواز نصب الاسمين بـ«إنَّ» أو إحدى أخواتها⁽³²⁾.

إن مجيء الضمير المختص في غير محله الإعرابي ليس هناك ما يمنعه
في غير الضمائر المنفصلة المختصة بالنصب سوى قراءة ستقف عليها. فقد
أجاز سيبويه وغيره أن يقع الضمير المختص بالرفع في موضع النصب،
والجر. ومثَّل له بقولهم: رأيتُكَ أنتَ ومن الثاني قولهم: مررتُ بك أنتَ،
ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْرِنْ أَتَا أَلَّا مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [سورة الكهف، الآية: 39].

كما جاز أن يعرب الضمير المتصل المختص بالنصب، أو الجر موضع
الرفع، وهذا يقال في «لولاك»، «لولاي». ولولاه على أنَّ الضمائر المتصلة

(31) الخطابي أبو سليمان أحمد «بيان إعجاز القرآن» طبع في كتاب ضم «ثلاث رسائل في إعجاز
القرآن» تحقيق محمد خلف الله أحمد، والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف ط 3. القاهرة -
د. ت، ص 34.

وهناك طبعة متقدمة جاءت تحت عنوان «إعجاز القرآن» تحقيق عبد الله الصديق. مصر 1953،
وانظر المسألة فيه ص 41 - 42.

(32) انظر الكتاب 2/ 385.

بـ«لولا» في محل رفع مبتدأ، وهو قول سيويه⁽³³⁾ والفراء⁽³⁴⁾.

وجاز هذا في الضمير المنفصل المختص بالنصب على قراءة البناء للمفعول لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة، الآية: 5]، وهي قراءة الحسن البصري⁽³⁵⁾ أما جواز نصب الاسمين بعد «إنَّ» أو إحدى أخواتها، وهذا ما جاء في قول الكسائي «كأنه إياها»، فقد ذكرت بعض المصادر جواز ذلك، وقيل إنها لغة⁽³⁶⁾. وأجاز سيويه ذلك، وجعل منه قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجِعَا

وعلل النصب بأن خبر «ليت» محذوف، ونصب «رواجع» على الحال، كما أجاز النصب على التمييز في نحو: إِنَّ غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءَ. وتقديره لها: إِنَّ لَهَا غَيْرَهَا إِبْلًا وَشَاءَ⁽³⁷⁾.

كما أجاز ذلك الفراء في «ليت» في قوله: «ويجوز النصب في «ليت» بالعماد، والرفع لمن قال: لَيْتَكَ قَائِمًا»⁽³⁸⁾.

وذكر النصب بعد «لعل»، ومنه قولهم: لعل زيدا أخانا⁽³⁹⁾، ومن «إنَّ» قول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا⁽⁴⁰⁾
ومنه قول الآخر:

إِنَّ الْعَجُوزَ خِبَّةً جَرُوزًا تَأْكُلُ مَا فِي مَقْعِدِهَا قَفِيرًا⁽⁴¹⁾

(33) انظر المصدر نفسه 374/2

(34) انظر معاني القرآن للفراء 85/2

(35) انظر مغني اللبيب 125.

(36) انظر مغني اللبيب 55، وشرح الأشموني 1/230، ومع الهوامع 2/156.

(37) انظر الكتاب 2/141 - 142، وشرح الأشموني 1/230، ومع الهوامع 2/157.

(38) معاني القرآن للفراء 410/1.

(39) انظر مع الهوامع 2/156 - 157.

(40) انظر مغني اللبيب 55، ومع الهوامع 2/156.

(41) انظر المصدر نفسه 55، ومع الهوامع 2/156.

وجاء النصب بعد «كأن» في قول الشاعر:

كَأَنَّ أَذُنِي إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا⁽⁴²⁾

بنصب «أذنيه» و«قادمة». وجاء النصب بعد «ليت» في قول الشاعر:

أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا بِوَادٍ أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي⁽⁴³⁾

فهذه الشواهد تدعم ما ذهب إليه الكسائي في جواز نصب الاسمين بعد «إن» أو إحدى أخواتها، ولم يذكر ذلك في «الكنز».

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول بأن الخلاف بين سيبويه والكسائي لم يكن في جواز نصب الاسمين بعد «كأن»، وإنما هو في إعراب ما أصله خبر، فقد ذهب سيبويه إلى أنه حال، أو تمييز، ولذا منعه في الضمير، لأنه يمنع الضمير أن يقع حالاً، لأن الضمير لا يؤول بالمشتق.

أما الكسائي فقد أجاز النصب في الضمير، ولم يُصرح بإعرابه، وربما أراد نصبه كنصب المبتدأ بـ«إن» فالخلاف بين سيبويه والكسائي، هو أن الأول منع أن يقع الضمير موقع الحال والآخر أجاز النصب من غير أن يُصرح بأنه في موضع حال.

ثمرة البحث

استطعنا في هذا البحث أن نقف على حقيقتين:

الأولى:

أن البصريين أجازوا النصب بعد «إذا» الفجائية، واختلفوا في إعراب المنصوب وأجاز غير سيبويه أن يقع المنصوب من الاسم النكرة، وقللوه في المعرف بالالف واللام. ومنعوه في الضمير؛ لأن حق الحال أن تكون نكرة مشتقة، أو مؤولة بالمشتق، ولا يتحقق ذلك في الضمير.

أما الكوفيون فليس بين أيدينا ما يشير إلى أنهم أجازوا النصب بعد «إذا»

(42) انظر شرح الأشموني 1/ 230، ومع الهوامع 2/ 156

(43) انظر مع الهوامع 2/ 156.

الفجائية سوى ما جاء في رواية الزجاجي، وإن صحت هذه الرواية يكن كل من البصريين والكوفيين قد أجازوا النصب بعد «إذا» الفجائية، واختلفوا فيما جاز أن يقع عليه النصب.

الثانية: إن نصب الاسمين بعد «إن» أو إحدى أخواتها لغة، وأجاز ذلك سيبويه في «ليت» و«إن» ونصبه على الحال والتمييز، ومنعه في الضمير؛ لأنه لا يقع حالاً، أو تمييزاً.

وأجاز الكوفيون النصب أيضاً، وإن كان ضميراً، ولم يصرحوا بإعراب المنصوب والمرجح أنهم أجازوا نصب المبتدأ والخبر معاً.

وبذا نجد أن الخلاف فيما تقدم في الروایتين لم يكن في النصب بعد «إذا» الفجائية في الأولى، أو في مجيء الضمير في غير محله الإعرابي في الثانية، وإنما هو في مجيء الحال من الضمير وهذا ما يجمع بين الروایتين. وهذا التفسير يوضح منع سيبويه في الروایتين أن يقع «إياه» في موضع النصب، ولذا كان يرى مجيء «هو» على أنه خبر.

وآخر ما في هذه الثمرة ألفت النظر إلى أن «إذا» الفجائية، لا يصح أن تعرب ظرفاً، وهو ما ذهب إليه بعض النحاة، لأنها خالفت الظروف التي تفتقر إلى جملة بعدها، وذلك أن الظروف تضاف إلى ما افتقرت إليه. وهذا ما لا يتحقق في «إذا» الفجائية، لعدم صحة إضافتها، لأن خبر تلك الجملة هو العامل فيها. فيمنع إضافتها إلى ما تعلق به. وبذا فحرفيتها هو المرجح عندي.

المصادر والمراجع

- 1 - الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، رسالة ماجستير إعداد كاظم إبراهيم كاظم، كلية الآداب، جامعة القاهرة - 1980.
- 2 - الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - 1975.
- 3 - إعجاز القرآن لأبي سليمان أحمد الخطابي، تحقيق عبد الله الصديق مصر - 1953.

- 4 - إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، تصحيح عبد الرحيم محمود، القاهرة - 1941.
- 5 - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، بغداد 1980.
- 6 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط 3، مصر - 1955.
- 7 - بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان أحمد الخطابي طبع في كتاب ضم «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن»، تحقيق محمد خلف الله أحمد، والدكتور زغلول سلام، دار المعارف ط 3، القاهرة - و . ت .
- 8 - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد النجار مصر - 1976.
- 9 - الجامع لأحكام القرآن القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم أصفيش، بيروت - 1966.
- 10 - شرح الأشموني على الفية ابن مالك، نسخة مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - 1918.
- 11 - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ح - د . ت .
- 12 - شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون ط ح، القاهرة - 1963.
- 13 - شرح المفصل لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت، ومكتبة المثنى في القاهرة، د . ت .
- 14 - الفهرست لابن النديم، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان - د . ت .
- 15 - القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد كاظم إبراهيم كاظم كلية الآداب، جامعة القاهرة - 1982.
- 16 - الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.
- 17 - لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف، القاهرة - د . ت .
- 18 - مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون ط 4، القاهرة - 1980.
- 19 - مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت - 1962.
- 20 - مختار الصحاح للرازي، عني بترتيبه محمود خاطر، القاهرة - 1976.
- 21 - المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني حلب - د . ت .

- 22 - المسائل المثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحديري . دمشق - 1986.
- 23 - معجم المؤلفين لياقوت الحموي لبنان - د. ت.
- 24 - معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، تحقيق فائز محمد الحمد ط ح، الكويت - 1981.
- 25 - معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخر من القاهرة 1972.
- 26 - مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ط 5، بيروت - 1979.
- 27 - المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة - 1388.
- 28 - مع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ح، بيروت - 1987.

والدوريات

- 1 - مجلة التواصل اللساني، تصدر في المغرب نصف سنوية، المجلد الثالث العدد الثاني.
- 2 - مجلة الجيل، تصدر في لبنان، شهرية العدد 12، المجلد 12.
- 3 - مجلة كلية التربية في جامعة الفاتح، العدد 22.